دراسة الجدوى الاقتصادية

المرحلة الرابعة

الجزء الثاني

الفصل الاول

مكونات دراسة الجدوى الاقتصادية

اولا/دراسة الجدوى القانونية

تبحث في الشكل القانوني المناسب لتأسيس المشروع وفق قوانين البلد والاجراءات التي يتعين اتخاذها خاصة الموافقات والتراخيص والجهات المعنية ,فهذه الدراسة تهتم:

س1/وضح أهمية دراسة الجدوى القانونية؟

-العوامل المؤثرة في اختيار الشكل القانوني من حيث كونه (عام ,مختلط, خاص)

-الشكل القانوني الانسب المتوافق مع هيكل وحجم المشروع المقترح

-الإجراءات القانونية المتعلقة بإجراءات تأسيس وتنفيذ المشروع

-الموانع والقيود المدعمة للعادات والتقاليد السائدة

-قانونية الجهة او الشركة المنفذة للمشروع ومدى تمتعها باسم تجاري يتناسب مع طبيعة اعمال المشروع المقترح

-تشريعات الاستثمار المتعلقة بتنظيم العمل والأجور ,التأمينات الاجتماعية

-دراسة العقد النهائي للمشروع

ومن الناحية القانونية (حالة العراق) سيتمكن المشروع من الاستفادة من القوانين النافذة والتي توفر غطاء قانوني للتعاقد والبدء بالمشروع بحسب الاتي :

-الاستفادة من متضمنات القرار التي يتيحها قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2016 المعدل

-احكام قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم20 لسنة1998 والذي يجيز ضمن 9 المادة تخصيص دوائر الدولة قطع اراضي للمشاريع الصناعية لقاء بدل ايجار.

-المادة14 –سادسا من قانون الموازنة للسنة المالية2017 المنشور في الوقائع العراقية العدد4430 في 2017/1/9 وتتضمن استثمار الابنية والمشاريع المنجزة والمشاريع قيد الانجاز بالمشاركة مع القطاع الخاص.

اما من حيث القوانين والتشريعات النافذة التي ينبغي جعلها الاساس القانوني عند التعاقد مع القطاع الخاص بصفة الشراكة فتتمثل في انفاذ وتفعيل كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء رقم492 لسنة2013 المتضمن ابرام عقود المشاركة بين الشركات العامة والشركات والمؤسسات العربية والاجنبية المماثلة استنادا الى احكام المادة15 من قانون الشركات العامة رقم 22لسنة1997 المعدل والذي يقصد من ورائه تحقيق أهداف عدة من بينها:

س2/ ماهي الأهداف التي يراد تحقيقها من وراء أحكام المادة 15 من قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 المعدل؟

-نقل التكنلوجيا واعادة تشغيل المصانع المتوقفة جزئيا أو كليا وتوسيع وتطوير خطوط الانتاج

-التخفيف من الأعباء المالية وما تعانيه الوزارات من قلة التخصيصات الاستثمارية

-ايجاد فرص عمل مدرة للدخل لحل مشكلة البطالة في العراق

-تحقيق التوازن في المصالح من حيث الحقوق والالتزامات بين الطرفين المتعاقدين

وهنا ينبغي الاشارة الى ان القانون اشار الى :

-وجوب اعداد دراسة جدوى اقتصادية وفنية قبل المشاركة بإجراءات التعاقد مع القطاع الخاص

-ان الشريك المتعاقد معه ينبغي ان يعمل في ذات النشاط وان تكون عقود المشاركة منسجمة مع الاساس القانوني لإعادة تأهيل لمبدا الشراكة.

ثانيا/دراسة الجدوى البيئية

تتضمن دراسة كل ما يتعلق بتأثير المشروع في البيئة وتأثير البيئة في المشروع في مجمل عناصرها من الناحية الاجتماعية والصحية والمناخية فضلا عن :

س3/ ما هي الأهداف التي تسعى دراسة الجدوى البيئية لتحقيقها؟

-مدى توافق المشروع مع العادات والتقاليد السائدة

-حاجة المشروع الى العناصر والمدخلات المادية والمالية والبشرية المتوافرة

-المنتجات التي يقدمها المشروع للبيئة المحيطة

-اساليب ونظم الانتاج التقنية المتوافقة مع متطلبات البيئة اللازمة للمشروع

-الخدمات التي يمكن توفرها البيئة للمشروع المقترح.

عليه تستهدف دراسة الجدوى البيئية:

-تحديد الاثار الايجابية والسلبية للمنتج الجديد في البيئة وتقدير كلفتها الفعلية

-وضع اليات لمعالجة ولتخفيف الاثار السلبية للمشروع

-تقييم الاثر البيئي السلبي للمشروع لغرض اختيار مواقع بديلة في حال ارتفاع الاثر السلبي المحتمل على البيئة.